

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩

بإنشاء لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٤ من الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ في شأن تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من حزان أسوان ومناطق المياه الأخرى ؛

وعلى القرار الجمهوري الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بإدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء لجنة كهربة الجمهورية بإقليم مصر الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٨ ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تؤلف لجنة يطلق عليها لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة يرأسها وزير الأشغال المركزي ويكون مقرها الرئيسي مدينة القاهرة .

وتشكل من وزير الأشغال بالأربعين المصري والسوري ومن وكيل وزارة الحربية لشؤون المدافع ووكلاء وزارات الصناعة والشؤون البلدية والقروية والمراسلات بالأقاليم المصرية والسوري وأحد عشر عضواً على الأقل وعشرين عضواً على الأكثر ، يصدر بتعيينهم وتحديد مدة عضويتهم قرار من وزير الأشغال المركزي .

مادة ٢ - تختص اللجنة بما يأتي :

(١) وضع الخطة العامة لكهربة الجمهورية العربية المتحدة وتعميم الكهرباء في جميع أقاليمها على أن تستعين اللجنة بالخطة السابق تقريرها من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بالنسبة لكهربة الإقليم المصري وغيرها من الأبحاث الأخرى .

(٢) اقتراح مشروعات الكهرباء التي يعهد إلى المصالح والهيئات المختصة بتنفيذها على فترات كل منها خمس سنوات ، ويصدق على برنامج كل فترة من الجهات المختصة .

(٣) وضع أسس مواصفات مشروعات الكهرباء وتثبيتها للتنفيذ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة

بإمارة الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النص الآتي :

”مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على محطّات القاهرة والاسكندرية والقنال وعلى أية مدينة أخرى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد - ادوله أن يعهد بقرار منحه الى الغرف التجارية المصرية بإنشاء وإدارة المحل التي تخصص للتعامل بالجملة طبقاً لأحكام القانون .

وله أيضاً أن يعهد بذلك الى الجمعيات التعاونية أو الغرف الصناعية المصرية بعد أخذ رأى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الصناعة ووزير التكوين .

وفي جميع الأحوال يخضع إنشاء هذه المحال وإدارتها لإشراف وزارة الاقتصاد ولوزير الاقتصاد أن يعهد بهذا الاختصاص بالاتفاق مع وزير الداخلية أو وزير الشؤون البلدية والقروية بحسب الأحوال إلى مجالس المديرية أو المجالس البلدية .

وفي هذه الحالة تصدر القرارات المشار إليها في المادة ٢ من الوزير المختص بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اليوم مصر من تاريخ نشره ولو وزارة الاقتصاد والداخلية والشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٧٨ (٧ فبراير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر